تحديات حقوق النساء الاقتصادية في ظل صعود التيارات الإسلامية المتشددة

نظمت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ورشة عمل لبناء القدرات على المستوى الإقليمي لخمس دول (مصر، الأردن ، لبنان ، تونس و المغرب) خلال يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٢ في مركز جمعية الشابات المسيحيات ، عين المريسة- بيروت، و ذلك ضمن مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة للنساء SEOW2 حيث شارك فيها ٤٦ مشاركاً ومشاركة من منظمات نسوية تنموية تعمل في مجالي التمكين والمشاركة الاقتصادية للنساء.

تناولت الورشة التطورات السياسية والاتجاهات العامة للدول الخمس ومدى مشاركة النساء في الحياة السياسية وألقت الضوء على المسائل الاقتصادية الأساسية، كما تبادل المشاركون و المشاركات خلال الورشة الخبرات حول وضع النساء في البلدان العربية وخاصة تلك التي هبت عليها رياح الثورات العربية وقد أثارت المشاركات في النقاش العديد من المقارنات والمقاربات المشتركة بين هذه البلدان ووضحت المفاهيم حول الفرق بين العمل الرسمي وغير الرسمي والرعائي للنساء.

كما خصصت الورشة جلسة لمناقشة التغيرات التي طرأت على حقوق النساء وخاصة الاقتصادية منها بعد ثورات الربيع العربي والفرص الاقتصادية الجديدة على الصعيدين المحلي والإقليمي سواءً المتاحة منها أو المهددة بالزوال حيث برز في أغلب البلدان المشاركة الاستمرار في اعتماد السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها الأنظمة السابقة وخاصة السياسات الليبرالية والاتجاه نحو الخصخصة والتي تؤدي إلى تقليص فرص حصول النساء على العمل اللائق وغياب الرؤية التي من شأنها أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، إضافة إلى التحديات التي تواجه النساء وخاصة بعد صعود تيارات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، وتبينها خطاب معادي للنساء ويحد دورهن بالجانب الإنجابي ويسلب مكتسباتهن التي حصلن عليها عبر نضالاتهن.

كما اقترح المشاركون والمشاركات استراتيجيات جديدة لتقييم المساهمة الاقتصادية وضمان حقوق النساء مما ينعكس ايجابياً على صعيدي السياسات والممارسات.

الجدير بالذكر، أن هذه الورشة هي الثالثة في إطار هذا المشروع حيث نظمت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ورشة بالقاهرة خلال شهر حزيران وأخرى بالمغرب خلال شهر تموز ٢٠١٢ لإلقاء الضوء على عمل النساء ومشاركتهن في الحياة الاقتصادية والأيديولوجيات التي تحدد المؤشرات التقليدية لعمل النساء واستخدام هذه المؤشرات لقياس مساهمة المرأة وحقوقها الاقتصادية.

و قد نتج عن ورشة العمل مجموعة من التوصيات منها دعم دور منظمات المجتمع المدني في المطالبة بحقوق النساء بصفة عامة و بحقوقهن الاقتصادية بصفة خاصة، وضع مؤشرات لقياس العمل غير الرسمي للنساء العاملات، إضافة إلى المطالبة بحقوق العاملات المنزليات.

بيروت في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢